● أخبار قصيرة

العراق يفتح جميع منافذه الجمركية أمام إيران

أمر رئيس الوزراء العراقي جميع المنافذ الجمركية في بلاده بضرورة تفعيل حركة عبور البضائع مع ايران، ليتم بذلك فتح طرق التجارة الإيرانية عبر العراق بشكل كامل، وذلك بعد خطوة مماثلة من باكستان.

لقد مضى أكثر من شهر على الحصار البحري الأمريكي، وتضاعفت التجارة الإيرانية عبر السكك الحديدية مع الصين ثلاث مرات، واستحدثت باكستان مساراً عبورياً جديداً مع إيران، وأصبحت تسمح بعبور بضائع الدول الأخرى عبر أراضيها متجهة إلى إيران.

والآن، كلّفت بغداد كلاً من إدارات الجمارك في المناطق الشمالية والوسطى والغربية والجنوبية، وإدارة جمارك البريد الجوي، وجمارك مطار بغداد الدولي، بتفعيل عمليات نقل الترانزيت وإعادة تحميل البضائع مع إيران.

إيران وأوزبكستان تبحثان سبل تطوير التعاون بين المحافظات

التقى سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى أوزبكستان محمد علي إسكندري، بمحافظ فرغانة الأوزبكية خيرالله بازاروف. وبحث الطرفان سبل تعزيز التعاون التجاري بين محافظتي مازندران وفرغانة، لاسيما في ظل تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما خلال العام الماضي. كما ناقش الجانبان سبل تطوير الشراكة بين المحافظات في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية.

وخلال الزيارة، وُجهت دعوة رسمية لمحافظ فرغانة والوفد المرافق له لزيارة إيران، على أن يتم التنسيق لتنفيذها في أقرب وقت ممكن. كما شهد الاجتماع تبادلاً لوجهات النظر حول الإمكانات المتاحة واحتياجات الاستيراد والتصدير بين البلدين، مع التأكيد على أهمية استمرار اللقاءات الدورية بين غرف التجارة في المحافظتين.

سوق الأسهم الإيرانية تستعدّ لإعادة الافتتاح

أعلن مدير الرقابة على البورصات في منظمة البورصة والأوراق المالية عن وجود جاهزية تامة لإعادة افتتاح سوق الأسهم بحلول منتصف الأسبوع المقبل، مشيراً إلى أنه من المحتمل الإعلان عن الموعد الدقيق لإعادة الافتتاح خلال الأسبوع القادم. وأضاف قادر معصومي خانقاه: خلال اجتماع المجلس الأعلى للبورصة يوم الخميس، والذي عُقد برئاسة وزير الاقتصاد والشؤون والمالية، تم تقديم تقرير حول آخر مستجدات متطلبات إعادة افتتاح سوق رأس المال، وهي المتطلبات التي جرى التأكيد عليها في الاجتماعات السابقة للمجلس.

وأوضح: أن معظم هذه المتطلبات قد تحققت إلى حد كبير، مؤكداً استمرار المتابعة الحثيثة لاستكمالها بشكل كامل.

وتابع: شهد هذا الاجتماع تأكيداً على ضرورة إعادة افتتاح سوق الأسهم في أسرع وقت ممكن؛ وتقرر استئناف تداولات الأسهم وصناديق الاستثمار المشتركة في الأسهم، فور إجراء بعض التنسيقات اللازمة مع بقية المؤسسات والجهات ذات الصلة.

بينما تؤكد التزامها بدعم الرئاسة الجديدة وتعزيز العمل المشترك

إيران تُنهي رئاستها لـ«تراسيكا»؛ وتتمسّك بدورها الفعّال فيه

تحقيق تقدم في مجال تعميق التعاون مع الشركاء الدوليين وتنسيق النافذة البحرية الوطنية الموحدة على طول ممر "تراسيكا" خطوة هامة في تسهيل التجارة البحرية

ركّزت إيران طوال فترة رئاستها على الحوار وضبط النفس والمسؤولية المؤسسية ووضعت الحفاظ على استقرار واستمرارية أنشطة "تراسيكا" في مقدمة أولوياتها

الوفاق/ سلّم رئيس مركز الشؤون الدولية بوزارة الطرق والتنمية الحضرية، خلال الاجتماع الثامن عشر للجنة الحكومية الدولية لممر أوروبا - القوقاز - آسيا المعروف بـ«تراسيكا»، الرئاسة الدورية للجنة إلى جمهورية كازاخستان، بعد تقديمه تقريراً عن فترة رئاسة إيران.

واستعرض "أمين ترفع"، الذي شارك ممثلاً لوزيرة الطرق وبناء المدن في الاجتماع الثامن عشر للجنة الحكومية الدولية لـ«تراسيكا» الذي انعقد في كازاخستان، استعرض تقريراً حول فترة رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لهذه اللجنة، وسلّم رئاستها الدورية إلى جمهورية كازاخستان.

وأشار ترفع، في مستهل كلمته، إلى مسؤولية إيران خلال هذه الدورة، مؤكداً التزام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالأهداف والقيم الاستراتيجية لـ«تراسيكا»، وقال: لقد سعت إيران خلال فترة رئاستها، من خلال الالتزام بمبادئ التعاون متعدد الأطراف، إلى تعزيز مسار الأنشطة والتفاعل بين الدول الأعضاء في هذا الممر النقل الحيوي.

وفي معرض إشارته إلى الظروف الخاصة التي واجهتها إيران خلال هذه الفترة، صرح رئيس مركز الشؤون الدولية بوزارة الطرق قائلاً: خلال هذه الدورة، تعرضت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرتين لهجمات عسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، أسفرت عن إلحاق أضرار بالبنية التحتية وفقدان عدد من المواطنين لأرواحهم. وأضاف: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تطرح هذه القضايا لاستدرار التعاطف، بل لبيان الظروف الصعبة التي تمت فيها رئاسة البلاد للجنة تراسيكا.

متابعة الخطط الاستراتيجية والإصلاحات المؤسسية

وأشار ترفع إلى الإجراءات المتخذة خلال فترة الرئاسة الإيرانية لـ«تراسيكا»، قائلاً: إن إحدى الأولويات الرئيسية في هذه الدورة كانت الدفع قدماً بالرؤية الاستراتيجية طويلة المدى لهذه المنظمة، وبدء عملية صياغة استراتيجية تراسيكا للأعوام من ٢٠٢٧ إلى ٢٠٣٦. وأضاف: في هذا السياق، تم عقد جولات عدة من المشاورات لإنهاء الوثيقة الختامية لإصلاحات تراسيكا، مما يعكس الجهود المشتركة للدول الأعضاء لتعزيز وتحديث الإطار المؤسسي للمنظمة.

وبحسب ترفع، فقد استمر العمل خلال هذه الفترة أيضاً على الأسس القانونية والتنظيمية لـ«تراسيكا»، كما بدأت عملية إنشاء «مجلس أعمال تراسيكا» بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف الربط والاتصال لهذا الممر. وأضاف: تم تحقيق تقدم أيضاً في مجال تعميق التعاون مع الشركاء الدوليين، وتنسيق النافذة البحرية الوطنية الموحدة على طول ممر تراسيكا، وهو ما يعد خطوة هامة في تسهيل التجارة البحرية.

جهود استمرارية أنشطة المنظمة

وفي السياق ذاته، أشار ترفع إلى مسار أنشطة اللجنة خلال هذه الدورة، قائلاً: خلال فترة رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجنة الحكومية الدولية لـ«تراسيكا»، بُذلت جهود حثيثة للحفاظ على الاستمرارية المؤسسية للمنظمة ومواصلة الحوار البنّاء بين الدول الأعضاء. وأضاف: لقد عملت إيران في إطار التعاون والاحترام المتبادل والالتزام بالأهداف الأساسية لـ«تراسيكا»، وسعت في الوقت ذاته إلى تعزيز دور اللجنة الحكومية الدولية وزيادة المشاركة المتوازنة للدول الأعضاء في عملية صنع القرار.

كيفية إدارة الأمانة العامة الدائمة

من جهة أخرى، لفت رئيس مركز الشؤون الدولية بوزارة الطرق والتنمية الحضرية إلى بعض التحديات المؤسسية خلال هذه الفترة، قائلاً: شهدت هذه الدورة أيضاً بعض الصعوبات المؤسسية وتباين في وجهات النظر حول كيفية إدارة الأمانة العامة الدائمة، مؤكداً أنه على الرغم من هذه التحديات، ركزت إيران طوال فترة رئاستها على الحوار وضبط النفس والمسؤولية المؤسسية، ووضعت الحفاظ على استقرار واستمرارية أنشطة تراسيكا في مقدمة أولوياتها.

وفي جانب آخر من كلمته، أعرب ترفع عن تقديره للأمين العام للجنة الحكومية الدولية لـ«تراسيكا»، قائلاً: لقد بذل الأمين العام جهوداً ملحوظة خلال فترة مسؤوليته للحفاظ على استمرارية عمل الأمانة العامة الدائمة وأداء المنظمة، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه المستقبلية.

تسليم الرئاسة إلى كازاخستان

وفي ختام كلمته، أعلن ترفع أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تُسلّم بملء الثقة رئاسة اللجنة الحكومية الدولية لـ«تراسيكا» إلى جمهورية كازاخستان. وأضاف: أن إيران، باعتبارها عضواً ملتزماً في "تراسيكا"، ستواصل تعاونها الفعال مع هذه المنظمة وستدعم الرئاسة الجديدة.

تشمل العراق وتركيا وعُمان وجنوب أفريقيا؛

اللجان المشتركة.. ركيزة إيران الجديدة لتعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة والعالم

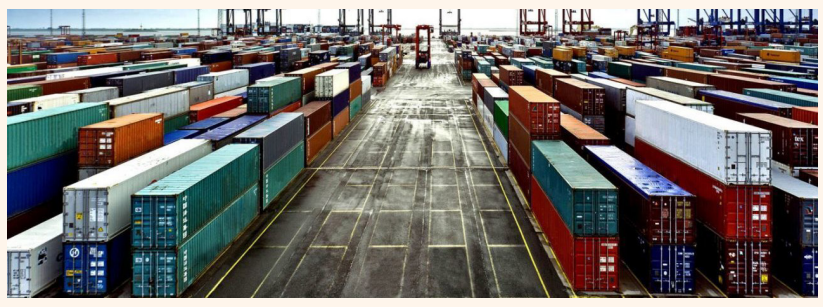

الوفاق/ أكّد مدير عام مكتب غرب آسيا بمنظمة تنمية التجارة على أهمية الحفاظ على الأسواق التصديرية، معلناً عن بدء الإجراءات التنفيذية لعقد لجان مشتركة بين إيران وكل من تونس، والنيجر، ونيجيريا، وسلطنة عُمان، ودول أخرى. وأشار عبدالأمير ربيهاوي، أمس السبت، إلى القيود المفروضة على تصدير بعض المنتجات الزراعية في الحالات الاضطرارية، قائلاً: إن احتياجات الدول المجاورة باعتبارها أسواقاً مستقرة تحظى بأهمية بالغة بالنسبة لنا؛ ومن هذا المنطلق، وبالنظر إلى الاحتياجات المحلية وبالتنسيق مع وزارة الجهاد الزراعي، قمنا بتصدير الفائض عن الاستهلاك المحلي للحفاظ على أسواقنا المستهدفة، معرباً عن أمله في أن تؤدي التدابير المتخذة إلى رفع قيود التصدير عن منتجات الصناعات التحويلية للبتروكيماويات والصلب خلال الأشهر المقبلة.

واعتبر ربيهاوي أن إقامة المعارض المحلية والأجنحة الدولية تلعب دوراً بارزاً في تنمية التجارة الخارجية، مضيفاً: إن إصدار تراخيص إيفاد البعثات التجارية وإقامة الأجنحة الدولية جاري العمل عليه حالياً. وإلى جانب ذلك، فإن المكاتب الإقليمية -التي تمثل قلب المنظمة- على تواصل مستمر مع المراكز التجارية والمستشارين التجاريين في السفارات والقنصليات، وهناك تنسيق وتعاون تام في هذا الصدد.

وتطرق ربيهاوي إلى انعقاد اللجان المشتركة، قائلاً: إن إجراءات عقد اللجان المشتركة مستمرة، وقد اقتربت هذه العمليات من مراحلها النهائية مع دول مثل تونس، والنيجر، ونيجيريا، وعُمان وغيرها، ونأمل أن نترجم مخرجات هذه اللجان المشتركة إلى واقع عملي خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وبحسب مدير عام مكتب غرب آسيا، فإن منظمة تنمية التجارة هي الجهة المسؤولة عن تنظيم اللجان الفرعية التابعة للجنة المشتركة (مثل اللجان التجارية، والصناعية، والتعدينية وغيرها)، وأردف قائلاً: لقد شكلنا هذه اللجان بالفعل مع عدة دول منها العراق، وتركيا، وسلطنة عُمان، وجنوب أفريقيا، ونعتزم تفعيلها ميدانياً لمتابعة مهام المنظمة بكل جدية بهدف تسهيل وتعزيز التجارة الخارجية مع الدول المجاورة وغير المجاورة في ظل هذه اللجان.

كما قيّم ربيهاوي نشاط المستشارين التجاريين والمراكز التجارية بالإيجابي، مضيفاً: إن رصد الاحتياجات الاستيرادية للدول المستهدفة يعد من ركائز مهام المستشارين التجاريين؛ حيث يقومون بإعلامنا بالطاقات التصديرية لتلك الدول، ونحن بدورنا نتابع تدفق الصادرات معها. وفي الختام، أشار ربيهاوي إلى المراسلات التي أجراها مكتب غرب آسيا مع المحافظات الحدودية، قائلاً: لقد تمت دراسة الطاقات التصديرية لمحافظات هرمزغان، وخوزستان، وكردستان، وإيلام، وكرمانشاه، وآذربايجان الغربية، ونحن نتابع إمكانية استيراد السلع الأساسية والمواد الخام للإنتاج عبر المنافذ الحدودية لهذه المحافظات، وذلك بالاستفادة من الصلاحيات الممنوحة للإدارات المحلية فيها.

بهدف تمكين إدارته في مرحلة ما بعد الحرب وفقاً للقانون الدولي؛

وزارة الإقتصاد تتبنى خطة تجعل إدارة مضيق هرمز ممكنة عبر التأمين

تابع وزارة الإقتصاد والشؤون المالية الإيرانية خطة لإدارة مضيق هرمز عبر التأمين، بهدف تمكين إدارة المضيق في مرحلة ما بعد الحرب وفقاً للقانون الدولي، وتحقيق عائد اقتصادي لإيران أيضاً.

وبحسب وثيقة حصلت عليها وكالة أنباء «فارس»، ستتبنى وزارة الاقتصاد خطة تجعل إدارة مضيق هرمز ممكنة عبر التأمين، بحيث تكون مقبولة من الدول في الظروف غير الحربية، وتتيح في الوقت ذاته إمكانية إدارة المضيق. وبموجب هذه الخطة، يتحقق لإيران الإلمام الاستخباراتي والقدرة على التمييز بين حركة عبور سفن الدول المختلفة.

ومنذ بداية الحرب المفروضة الثالثة، أعلنت إيران أن تأمين أمن مضيق هرمز يقع على عاتق القوات المسلحة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبالتالي فإن إدارة المضيق، بسبب الضرر الذي لحق بإيران جراء عبور سفن الأعداء عبره، ستظل بيدها. ومن منظور القانون الدولي، في مرحلة ما بعد الحرب، قد يكون فرض رسوم على السفن ممكناً؛ لكنه سيحمل تبعات سياسية، وستقتصر إدارة المضيق على بيع الخدمات، وهو ما سيُدرّ على إيران مليارات دولار كحد أقصى في أحسن الأحوال، بل إن بيع الخدمات، حتى مع تجاوز القيود المتعلقة بالبنية التحتية الإيرانية، لا يمتلك طاقة عالية لتوليد الإيرادات. هذا في حين أن إدارة مضيق هرمز عبر التأمين تتخذ طابعاً مدنياً بالكامل، مما يجعلها مقبولة من الدول، خلافاً للرسوم. من جانبه، قال طه حسين مدني، رئيس مركز دراسات الحوكمة الذكية: إن هذا التأمين يمكن تقديمه بطريق إعادة التأمين عبر شركات روسية وصينية. ويمكن للسفن أيضاً، بالإضافة إلى التأمين الأساسي، الحصول على هذا التأمين كوثيقة ملحقة. ووفقاً لخطة وزارة الاقتصاد، وبإدارة مضيق هرمز عبر التأمين، يمكن إصدار أنواع وثائق التأمين البحري، وكذلك شهادات المسؤولية المالية.

وينبغي أن يكون بدء الخطة من تأمين التفتيش والحجز والمصادرة، الذي لا يغطي ضرر الإصابة بالأسلحة، وإلى جانب قبول مخاطرة منخفضة، يمكن أن يحقق للبلاد إيرادات تزيد عن ١٠ مليارات دولار.